

أثر هجرة اليد العاملة على نمط الاستهلاك الخاص في بلدان شمال إفريقيا

Impact of Labor migration on private consumption in North Africa countries

د. جغلاف علي¹ د. لهيبات احمد²د. جغلاف علي: أستاذ مساعد أ، جامعة يحي فارس - المدينة، djeghlafali@gmail.com

د. لهيبات احمد: أستاذ محاضر أ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي -

القليلة- الجزائر، ahlou-2858@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2021/7/1

تاريخ القبول: 2021/4/20

تاريخ الاستلام: 2021/1/15

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى معرفة أثر هجرة العمالة على نمط الاستهلاك الخاص في بلدان شمال إفريقيا، ومعرفة حجم هذا الأثر من أجل إدراجه عند رسم السياسات الاقتصادية التي تمكن من حسن التعامل مع هذا المتغير الهام، وللوصول إلى هذا المبتغى تمت صياغة نموذج اقتصادي قياسي من أجل إظهار وتوضيح طبيعة العلاقة التي تربط بين الاستهلاك الخاص من جهة وكل من الدخل المتاح وتحويلات المهاجرين بالخارج من جهة أخرى. وقد أظهرت النتائج المتحصل عليها أنه كلما ارتفعت قيمة التحويلات المالية للمهاجرين لبلدان شمال إفريقيا بنسبة 1% زاد الاستهلاك الخاص بنسبة 0.202%.

كلمات مفتاحية: الاستهلاك الخاص، التحويلات المالية، الهجرة، اليد العاملة، بلدان

شمال إفريقيا.

تصنيف JEL : E21, E24, F66, J61.

Abstract:

This research aims to study and analyze the impact of financials remittances migrants on private consumption in North Africa countries. An econometric model has been made to clarify the relationship that relates the private consumption to both the available income and the migrant's remittances. The results showed that when the value of financials remittances rises with 1% the private consumption also rises with 0.202%.

Keywords: private consumption, financials remittances, migrant labor, North Africa countries.

Jel Classification Codes: E21, E24, F66, J61.

المؤلف المرسل: جغلاف علي، أستاذ مساعد "أ"، جامعة يحي فارس المدينة،

djeghlafali@gmail.com

1. مقدمة:

أصبحت ظاهرة الهجرة والاعتراب من بين مواضيع الساعة ومن السمات التي يتميز بها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن. حيث صارت حلم وهاجس الشباب المتعلم وغير المتعلم على حد سواء، وصارت فكرة الهجرة سائدة على كل من تأتيه فرصة الخروج من الوطن وخاصة بين الباحثين والمهوبين، بسبب التفاوت الكبير بين مستويات المداخيل والمعيشة بين بلدان المهجر وبلدانهم الأصلية بالإضافة إلى نقص فرص العمل والبحث العلمي مقارنة مع الخارج. إن لظاهرة الهجرة هذه آثار متعددة على كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. الخ...

ومن بين الآثار الواضحة والجلية لظاهرة الهجرة أنها تساهم في زيادة كل من الاستهلاك الخاص والادخار في البلدان الأصلية للمهاجرين، حيث يحصل العامل الماهر عند دخوله مرتفعي الدخل المهجر مما يسمح له بتحويل جزء معتبر من دخله إلى بلده الأصلي، وهذا الأمر يؤدي من جهة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي فيبلده وإلى استخدام الفائض في الاستثمار.

يعتبر الاستهلاك بمفهومه الواسع أحد مقومات النشاط الاقتصادي ويشكل أهم جوانبه الأساسية، حيث نجد مختلف الأعوان الاقتصاديون يقومون بالاستهلاك لتحقيق أهدافهم المختلفة. وعند الحديث عن الاستهلاك في هذه الدراسة فإننا نقصد به الاستهلاك الخاص دون غيره. فالاستهلاك الخاص يخضع إلى جملة من المتغيرات أو العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، فهو يتأثر بكل من الدخل وأسعار السلع وحجم التحويلات المالية وغيرها من المتغيرات الكمية بالإضافة إلى العوامل النفسية والاجتماعية التي لها تأثير على سلوك المستهلكين.

ولمعرفة درجة تأثير هذه العوامل على حجم (أو قيمة) الاستهلاك الخاص في بلدان شمال إفريقيا استخدمنا نموذج بيانات بانل للوصول إلى أفضل النتائج، وفي هذه الدراسة سنتناول تقدير دالة الاستهلاك العائلي في بلدان شمال إفريقيا وذلك للوصول إلى أفضل نموذج قياسي خلال فترة الدراسة.

إشكالية الدراسة:

يمكن تلخيص الإشكالية في السؤال التالي: ما مدى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين بالخارج على الاستهلاك الخاص في بلدان شمال إفريقيا؟

فرضيات الدراسة:

1. يعتبر الدخل المتاح من بين أكثر المتغيرات أهمية بالنسبة للاستهلاك الخاص في بلدان شمال إفريقيا.
2. التحويلات المالية للمهاجرين لها تأثير معتبر على نمط الاستهلاك الخاص فيبلدان شمال إفريقيا.

أهداف هذه الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحويلات المالية لمهاجري بلدان شمال إفريقيا بالخارج من جزائريين وتونسيين ومغاربة ومصريين على الاستهلاك الخاص في بلدانهم الأصلية خلال الفترة الممتدة من عام 1996 إلى 2018، ومعرفة الحجم الحقيقي لهذا الأثر من أجل صياغة ورسم السياسات الاقتصادية التي تمكن من

حسن التعامل مع هذا المتغير الهاموإبراز دوره الحقيقي في خضم تزايد عدد المهاجرين من بلدان شمال إفريقيا وارتباطهم الوثيق بعائلاتهم المقيمة في بلدانهم الأصلية، وذلك من خلال تسليط الضوء على هذا المتغير الاقتصادي وعدم إغفاله في وضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية.

محاور البحث:

للإحاطة بالموضوع قمنا بتقسيم هذا البحث إلى قسمين، الأول نظري والثاني تطبيقي. حيث نتطرق في القسم النظري إلى مفهوم الهجرة الخارجية وآثارها الاقتصادية وإلى مفهوم الاستهلاك وأنواعه وكذا النظريات المفسرة له. أما القسم التطبيقي فإنه سيتناول الأثر الذي يربط بين كل من الاستهلاك الخاص كمتغير تابع ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والتحويلات المالية للمهاجرين كمتغيرات مفسرة، وتبيان درجة تأثير هذا التحويلات على الاستهلاك الخاص، وذلك تطبيقاً لنظرية فريدمان حيث يعتبر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام كدخل دائم، أما التحويلات المالية فهي تعتبر دخلاً مؤقتاً وليس بدائماً.

2. الجانب النظري

سنعرض في هذا القسم إلى مفهوم الهجرة الخارجية وآثارها في المبحث الأول، ثم إلى مفهوم الاستهلاك وأنواعه في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسيتضمن بعض النظريات المفسرة للاستهلاك الخاص وبعض المصطلحات التي لها علاقة بالموضوع.

1.2 مفهوم الهجرة الخارجية وآثارها

1.1.2 مفهوم الهجرة الخارجية

يمكن القول بأن الهجرة هي انتقال الأفراد من منطقة ما إلى منطقة أخرى. سواء كان ذلك داخل حدود البلد الواحد (الهجرة الداخلية) أو خارج البلد (الهجرة الخارجية). وقد تتم الهجرة بطرق مشروعة (قانونية)، أو بطرق غير مشروعة (غير قانونية).

فالهجرة الداخلية يكون الدافع من وراءها اقتصادياً بالدرجة الأولى، أما الهجرة الخارجية فقد تكون الدوافع اقتصادية، أو سياسية مثلاً ذلك حالة اللاجئين والهاربين والمطاردين من قبل الأنظمة الحاكمة في بلدانهم، أو قد يكون الدافع علمياً من خلال سعي الفرد إلى فرص تعليمية أفضل أو فرص للبحث أفضل من تلك المتوافرة له في بلده. وغالباً ما يطلق على الهجرة من هذا النوع الأخير مصطلح "هجرة الأدمغة".

أما علماء الاجتماع والأنثروولوجيا فاستعملوا لفظ الهجرة للدلالة على تنحدر كاتجرف أفيئة للأفراد أو الجماعات تو عرفتها هجرة بأنها انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى أماكن التيتتوفر فيها سبباً أفضل للمعيشة، وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود البلد الواحد

أو خارج جهوتهم الهجرة عبارة إداة الفرد والجماعة أو بغير إرادتهم (لقصير، 1995، صفحة 105).

أما هيئة الأمم المتحدة فعرفت الهجرة على أنها شكل من أشكال التنقل الجغرافي للأفراد أو الجماعات، أي تغيير مكان الإقامة بصفة دائمة من مكان يدعى المكان الأصلي إلى وجهة أخرى مغايرة تدعى المكان المستقبل أو مكان الوصول، حيث تفصل بين المكانين مسافة معينة يستغرق التنقل إليها زمناً معيناً أخذين في الاعتبار أسباب التنقل من أجل تحديد نوع الهجرة (Kapiszewski, May 2006).

مهما تنوعت مفاهيم ووجهات النظر لظاهرة الهجرة فإنها تتفق على أن الهجرة هي تنقل الأشخاص من مكان إلى آخر بحثاً عن وضع اجتماعي أو اقتصادي أو ديني أو سياسي أفضل أي قصد دفع ضرر أو تحصيل منفعة.

2.1.2. آثار وانعكاسات الهجرة الخارجية:

للحجرة من مكان لآخر آثار وانعكاسات قد تكون سلبية أو ايجابية.

2.1.2.1. الآثار الإيجابية للهجرة الخارجية

✓ تعتبر الهجرة الدولية من بين العوامل التي تؤثر في تغيير التركيب الهيكلي للسكان والموارد البشرية وبالتالي في التطور الاقتصادي للبلدان. فاحتمالات الهجرة لتحقيق أجور أعلى قد تسفر عن تحفيز الأفراد لتحقيق مستويات أعلى من التعليم، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى مهارة القوة العاملة ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي في بلدانها الأصلية إلى الأمام.

✓ تساهم الهجرة الخارجية في زيادة الاستهلاك وكذا زيادة الادخار في البلد الأصلي للعامل المهاجر، حيث يحصل العامل الماهر على دخل أعلى في بلد المهجر وبالتالي يقوم بإرسال الفائض من دخله إلى بلده الأصلي، والجزء المتبقي يمكن استخدامه في الاستثمار (محمود، 2006، صفحة 50).

✓ يمكن أن تؤثر الهجرة الخارجية لليد العاملة إيجابياً على أوطانها من خلال التحويلات المالية بصفة خاصة، فالتحويلات المالية المستلمة تعزز مداخيل العائلات في البلدان الأصلية للمهاجرين، مما يمكن هذه العائلات من زيادة قدراتها على الإنفاق على الاحتياجات المعيشية الأساسية مثل الغذاء والسكن والملابس وعلى السلع المعمرة (الأمم، الدورة الثامنة والستون، 2013، الصفحات 16-17).

2.2.1. الآثار السلبية للهجرة الخارجية

يمكن تلخيص الآثار السلبية التي قد تتسبب فيها الهجرة الخارجية لليد العاملة في النقاط التالية:

✓ اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة وتلك السائرة في طريق التنمية وذلك بسبب انكماش قاعدة رأس المال البشري المحلي، حيث لن يتبقى بعد الهجرة إلا القليل من اليد العاملة ذات المهارة العالية اللازمة لدفع عجلة التنمية نحو الأمام.

✓ زيادة درجة التبعية للخارج حيث أن هجرة الكفاءات العلمية تتركس ظاهرة التبعية للبلدان المتقدمة، وتبرز مظاهر التبعية في هذا المجال بالاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، وكذلك من خلال تكريس التبعية الثقافية والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية المحلية من خلال تفضيل الكم على النوع، مما يتسبب في اتساع الهوة العلمية بين مستويات التطور بين المجتمعات السائرة في طريق التنمية ومجتمعات البلدان المتقدمة (Mathew, 2010, pp. 10-11).

✓ ظهور إشكاليات اجتماعية للعمالة الوافدة مثل تحديد أماكن معينة ومحددة يتم فيها إقامة العمالة الوافدة والعيش في شبه عزلة تامة عن المجتمع المضيف مما يؤدي إلى عدم إقامة أية علاقات طبيعية بين المواطنين والمهاجرين. وترجع هذه الظاهرة إلى قوانين

البلدان المضيفة وأنظمتها وعاداتها وممارساتها التي عملت على تكريس هذا الوضع. كما أن فوارق الدخل بين المواطنين والعمال الوافدين لا تسمح إلا لعدد محدود من الوافدين بالعيش في مناطق يجاورون فيها المواطنين ويختلطون معهم في حياة اجتماعية طبيعية (العربية، صفحة 7).

2.2. مفهوم الاستهلاك وأنواعه والنظريات المفسرة له

2.2.1. مفهوم الاستهلاك وأهميته

يلعب الاستهلاك دورا هاما في الاقتصاد ونموه باعتباره من بين مكونات النشاط الاقتصادي. كما أنه يعتبر من أهم مكونات الطلب الكلي الأمر الذي أكسبه أهمية خاصة ومميزة جعلت منه مجالا للبحوث الاقتصادية من طرف أشهر الاقتصاديين حيث حاول الكثير من العلماء والمفكرين الاقتصاديين تفسيره والبحث عن محدداته بهدف الوصول إلى حقائق علمية لخدمة صناعات القرار في مختلف البلدان لرسم وإعداد السياسات الاقتصادية المختلفة. فالاستهلاك هو عملية استعمال المنتج، سواء بغرض استخدامه لإنتاج منتجات أخرى ويسمى هذا النوع بالاستهلاك الوسيط (CI)، أو لأغراض إشباع حاجات معينة وهو ما يعرف بالاستهلاك النهائي (CF)، أو المشاركة في إنتاج منتجات بسيطة أو نهائية وهو ما يطلق عليه مصطلح استهلاك للأصول الثابتة (CFF). وعند الحديث عن الاستهلاك في هذه الدراسة فإننا نقصد به الاستهلاك النهائي فقط (CF).

2.2.2. أنواع الاستهلاك: من خلال ما سبق يمكن التمييز بين أنواع مختلفة للاستهلاك هي:

2.2.2.1. الاستهلاك الوسيط (CI): يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا أو المستوردة التي تستعملها مؤسسات الإنتاج في عمليات الإنتاج المختلفة لمرة واحدة من أجل الحصول على منتجات جديدة (سلع وخدمات). وبالتالي فهو يتضمن قيمة المنتجات نصف المصنعة وكذا المواد الأولية المستخدمة داخل عمليات الإنتاج لذلك فهي تختفي ضمن العملية الإنتاجية لتولد سلعا وخدمات جديدة (bergouignan, 2011, p. 29).

2.2.2.2. استهلاك الأصول الثابتة (CFF)

هو عبارة عن قيمة أفساط الاهلاك السنوي لسلع التجهيز من آلات ومعدات ومباني، أي أنها تمثل قيمة ما فقدته هذه التجهيزات من خلال مشاركتها السنوية في عمليات الإنتاج المختلفة طيلة عمرها الانتاجي.

2.2.2.3. الاستهلاك النهائي (CF)

هو عبارة عن قيمة المنتجات النهائية (سلع وخدمات) التي تقوم العائلات والإدارات العمومية (الحكومة) باستهلاكها استهلاكا نهائيا وتاما والتي لا يمكن أن تستخدم في عمليات الإنتاج داخل نفس البلد، أي أنه عبارة عن قيمة ما تنفقه العائلات والإدارات من دخلها السنوي من أجل شراء المنتجات النهائية لإشباع حاجاتها المتعددة والمتجددة (لهبيبات، 2007، صفحة 70).

2.3.2. النظريات المفسرة للاستهلاك الخاص

يكتسي الاستهلاك الخاص أهمية بالغة في تحليل السلوك الاقتصادي في أي بلد كان لذا فهو يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تدخل ضمن الطلب الكلي، هذه الأهمية جعلت الكثير من الاقتصاديين يلغون الضوء عليه ويعالجون هذا الموضوع من وجهات نظر متعددة، لهذا سنحاول إلقاء الضوء على أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت هذا الموضوع.

2.1.3.2. الاستهلاك الخاص عند كينز

افترض كينز أن مستوى الاستهلاك الكلي يحدد بمستوى الدخل المطلق المتاح في الفترة القصيرة، حيث انه كلما زاد الدخل المتاح زاد مستوى الاستهلاك، والعكس صحيح، ويسمى هذا "فرض الدخل المطلق"، بحيث تعبر هذه الدالة عن سلوك الأعوان الاقتصاديين والذي يتوقف على عوامل ببيكولوجية، أو ما أسماه كينز بـ "القانون البيكولوجي الأساسي" وينص هذا القانون على أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من الزيادة الحاصلة في الدخل، بحيث تكتب دالة الاستهلاك الكينزية كالتالي هما (الفيل، 2013، صفحة 152):

$$C = C_0 + cYd$$

2.3.2.2. نظرية الدخل النسبي لـ دورنبري

حسب دورنبري قرار الاستهلاك في الفترة القصيرة الأجل لا يكون محدد بالدخل الحالي فقط، وإنما يتعداه إلى الدخل السابق، وعليه فهو لا يخضع بالكامل لمستوى الدخل المطلق (كما هو الحال عليه عند كينز) وإنما لوضعيته النسبية بالنسبة للدخل المتحصل عليه في الماضي. وحسب دورنبري، فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي علاقة تناسبية حيث أن السلوك الاستهلاكي للفرد يعتمد على السلوك الاستهلاكي للآخرين فعندما يزداد الدخل المطلق بنفس النسبة فإن المركز النسبي للأفراد في سلم توزيع الدخل سيبقى على حاله، وأن الدخل النسبي لهم سيبقى ثابتا على الرغم من أن الزيادة في الدخل المطلق، لأن الأفراد سيستمرون في إنفاق جزء من دخلهم الإضافي الذي حصلوا عليه في الماضي، قبل الزيادة، على الاستهلاك. وبهذا يمكن كتابة دالة الاستهلاك حسب دورنبري كالتالي (الموسوي، 2005، صفحة 153):

$$C = f(Y, Y_{t-1})$$

حيث تمثل Y قيمة الدخل، وتمثل Y_{t-1} قيمة الدخل للفترة السابقة.

2.3.3.2. نظرية الدخل الدائم لميلتون فريدمان M. Friedman

جاءت هذه النظرية لتحل مشكلة التناسب بين الاستهلاك والدخل المتاح، فحسب فريدمان فإن الدخل الجاري المتاح Y_d يتكون من دخلين أحدهما دائم Y_p وآخر مؤقت Y_T ، فالدخل الدائم Y_p هو الذي تتوقع العائلات الحصول عليه خلال عدد كبير من السنوات مما يشكل ثروة لها، أما الدخل المؤقت Y_T فيتكون من أي إضافة غير متوقعة أو نقص في الدخل الدائم. بنفس الطريقة يقسم فريدمان الاستهلاك (الجاري C) إلى جزئين أحدهما دائم وآخر مؤقت، فالأول يتحدد بالدخل الدائم، أما الثاني فإنه قد يفسر باعتباره استهلاكاً غير متوقفاً (قناة،

2013، صفحة 11). في ظل فرضية الدخل الدائم يعتمد الاستهلاك الجاري على الدخل الحالي، والدخل المتوقع في المستقبل. وعلى سبيل المثال إذا كانت الأسرة تتوقع أن يزيد دخلها في المستقبل، فمن المحتمل أن تستهلك هذه الأسرة أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي.

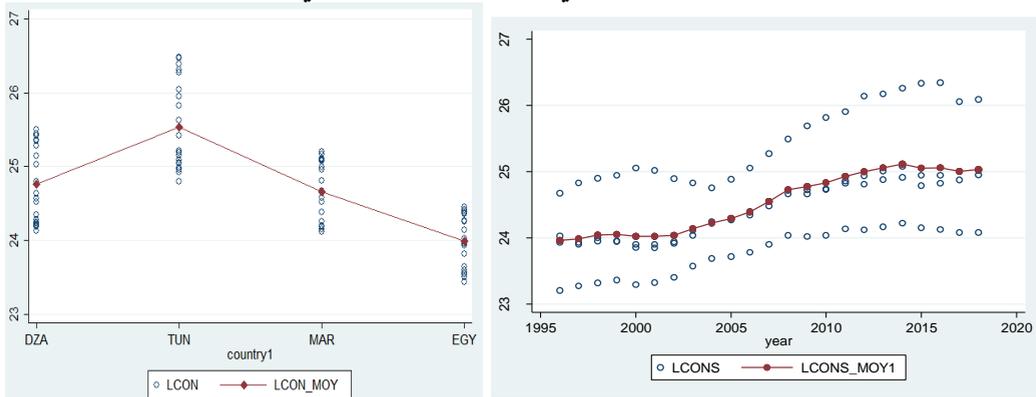
3. الجانب التطبيقي

سنحاول في هذا الجانب أن نلقي الضوء على الأثر الذي يربط بين كل من استهلاك الخاص في دول شمال إفريقيا كمتغير تابع، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الممثل للدخل المتاح، التحويلات المالية للمهاجرين بالخارج وقيمة الاستثمار كمتغيرات مفسرة، وإظهار درجة تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على الاستهلاك الخاص.

3.1. تطور متغيرات الدراسة

لدراسة الأثر الذي يربط بين كل من استهلاك الخاص في دول شمال إفريقيا ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، تحويلات المالية للمهاجرين بالخارج وقيمة الاستثمار كمتغيرات مفسرة استعنا بمعطيات البنك الدولي www.banquemoniale.org، بحيث تم أخذ أربع دول وهي الجزائر، تونس، المغرب ومصر حيث تم اخذ هذه البيانات بالقيمة الجارية للدولار الأمريكي، وفيما يلي سنقوم بتحليل الاختلاف والتشابه بين نمط الاستهلاك النهائي للعائلات في الدول المختارة للدراسة وذلك من خلال رسم بياني يمثل قيمة الاستهلاك الخاص لكل دولة.

الشكل 1: تطور قيمة الاستهلاك الخاص في دول شمال إفريقيا في الفترة 1996-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على STAT13.

من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ أن السلوك الاستهلاكي في دول شمال إفريقيا له نفس النمط حيث نلاحظ أن قيمت الاستهلاك بين سنة 1996 إلى 2000 كانت مستقرة، كما نلاحظ أن هناك زيادة طفيفة من سنة إلى أخرى ويعود هذا إلى تحسن مستوى الدخل للعائلات من سنة إلى أخرى خاصة أواخر التسعينيات من القرن الماضي. ومما يلاحظ نجد أن المستهلك في هذه الدول ذو ميل كبير للاستهلاك ويتضح هذا من خلال ارتفاع مستوى الاستهلاك الخاص بشكل كبير خلال الفترة الممتدة بين 2001 - 2008 وهذا راجع لارتفاع الأجور كنتيجة لارتفاع المداخل، حيث تم استغلال هذه المداخل في بعث النشاط الاقتصادي مما

أدى إلى زيادة في التوظيف وهذا ما أتاح موارد إضافية للأسر استعملت في الاستهلاك بنسب كبيرة.

أما خلال سنتي 2009 و2010 فإننا نلاحظ بأن الاستهلاك الخاص قد انخفض وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية التي ظهرت سنة 2008 والتي أقلت بظلالها على اقتصاديات العالم من خلال ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات كبيرة حيث بلغت 5.8% سنة 2009، وكذا تناقص التحويلات المالية للمهاجرين التي تعتبر موردا مهما للإنفاق الاستهلاكي للعائلات في هذه الدول. وخلال الفترة 2011-2018 نلاحظ عودة الاستهلاك الخاص للارتفاع من جديد نتيجة لارتفاع الدخل الفردي والإعانات الكبيرة التي تقدمها الدولة في دعم أسعار بعض المواد واسعة الاستهلاك.

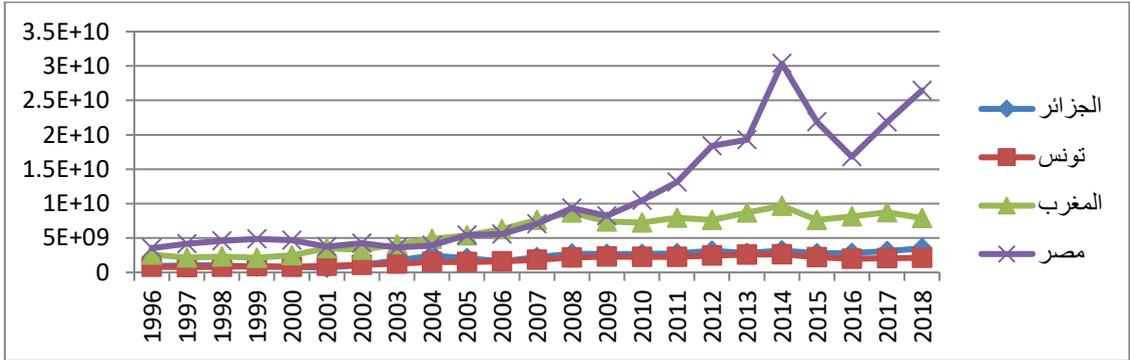
3.2. التحويلات المالية للمهاجرين في دول شمال إفريقيا: أدت التحويلات المالية للمهاجرين في دول شمال إفريقيا إلى تغيير النمط الاستهلاكي السائد في مجتمعات دول شمال إفريقيا، حيث تولدت عنها أنماط استهلاكية جديدة تتصف بالبذخ لدى العائلات المستفيدة من تلك التحويلات، فالعائلات التي هاجر بعض أفرادها للخارج يختلف نمط استهلاكها عن باقي الأسر الأخرى، ويظهر ذلك جليا من خلال التمايز الواضح في أنماط المعيشة في بعض المناطق وتملك السلع الاستهلاكية المعمرة والتعود على استهلاك منتجات جديدة، مما أدى إلى ظهور وانتشار نمط استهلاكي ترفيهي (للتنخيط، 1987).

الجدول رقم 01: تطور التحويلات المالية للمهاجرين في دول شمال إفريقيا

الوحدة: دولار أمريكي بالأسعار الجارية								
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	
الج	879999965	1059999969	1060000019	789999988	790000023	669999968	1069999990	174999
تو	822477913	776652500	827083516	910048896	818195083	964829360	1105859183	127636
الم	2561640221	2180434554	2321852484	2132511933	2467814794	3536317792	3299428364	408976
مد	3521100000	4145200265	4600300059	4869100088	4679500015	3742200082	4252400000	360929
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
الج	2460000046	2067000235	1611000370	2205131626	2708614986	2654127729	2664499403	278750
تو	1511521477	1487590566	1579564237	1846339941	2144225306	2308005628	2266662009	223824
الم	4857803338	5361195713	6274841966	7618007153	8684567049	7395713098	7256688685	794323
مد	3934099998	5427799993	5547100002	7061300007	9337600000	8246600004	1.0463E+10	1.3137E+10
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الج	3158927966	2791175465	3209433220	2749738788	2818497819	3089409784	3499244482	
تو	2434662911	2584292485	2631206927	2200244698	1975325885	2081342482	2125996449	
الم	7638380233	8678603295	9679050236	7603617259	8123578894	8737618655	7896996623	
مد	1.8408E+10	1.9265E+10	3.0368E+10	2.1876E+10	1.6791E+10	2.1835E+10	2.6471E+10	

المصدر: معطيات البنك الدولي بتاريخ 2020/02/26 www.banquemoniale.org
 يبين الجدول أعلاه قيمة التحويلات المالية للمهاجرين للدول التالية (الجزائر، تونس ، المغرب ومصر) حيث تم اخذ هذه البيانات من موقع البنك الدولي وذلك بالقيمة الجارية للدولار الأمريكي، وفيما يلي سنقوم بتحليل الاختلاف والتشابه بين التحويلات في الدول المختارة للدراسة وذلك من خلال رسم بياني يمثل قيمة التحويلات المالية للمهاجرين لكل دولة.

الشكل 02: تطور قيمة التحويلات المالية للمهاجرين بالخارج لدول شمال إفريقيا خلال الفترة 1996-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Excel اعتمادا على معطيات الجدول رقم 01 المذكور أعلاه.

الشكل البياني أعلاه يبين تطور التحويلات المالية للمهاجرين بالخارج حسب كل دولة حيث نلاحظ بان هناك تطور مستمر للتحويلات المالية للمهاجرين لنوهم طول فترة الدراسة، الملاحظ كذلك من الرسم أعلاه أن المهجرين المصريين وكذا المغربيين هم أكثر تحويلا للأموال من الجزائريين والتونسيين وهذا راجع لعدد المهاجرين من كل دولة، فحسب آخر إحصائيات البنك الدولي فإنه بلغ عدد المهاجرين المصريين في 2017 أكثر من ثلاث ملايين و400 ألف مهاجر، المغرب أكثر من 2 ملايين و800 ألف مهاجر، الجزائر تقريبا 1 مليون و800 ألف مهاجر، تونس أكثر من 700 ألف مهاجر.

كما نلاحظ انه خلال سنة 2008-2009 تراجع قيمة التحويلات المالية وهذا راجع كما هو معلوم إلى الأزمة المالية الخائفة التي ضربت اقتصاديات دول العالم دون استثناء، لكن قيمة التحويلات المالية عادت للارتفاع ابتداء من سنة 2010 لتصل أكبر قيمة لها سنة 2014 بقيمة 30.368 مليار دولار بالنسبة لمصر، 9.97 مليار دولار بالنسبة للمغرب، 21.3 مليار دولار بالنسبة للجزائر و2.26 مليار دولار بالنسبة لتونس، بعدها خلال 2015-2016 نلاحظ تراجع كبير في التحويلات المالية في كل الدول حيث بلغت قيمة الانخفاض مقارنة بسنة 2014 ما قيمت (27% و44%) بالنسبة لمصر، (22% و17%) بالنسبة للمغرب، (20% و22%) بالنسبة للجزائر و(23% و25%) بالنسبة لتونس، لكن خلال السنتين الأخيرتين نلاحظ زيادة كبيرة نوعا ما مقارنة بسنة 2016 خاصة بالنسبة لمصر بحيث بلغت هذه الزيادة (30% و57%).

3.3. تقدير دالة الاستهلاك الخاص في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1996-2016

سوف نقوم في هذا الجزء ببناء نموذج قياسي يبين لنا درجة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وهذا من خلال إتباع منهجية بيانات بانل. حيث أخذ النموذج المستخدم في هذه الدراسة الشكل التالي:

$$LCONS_{i,t} = C_i + \beta_1 + LPIBP_{i,t} + \beta_2 LTRAN_{i,t} + \beta_3 LINV_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: i: تمثل عدد الدول في الدراسة وهي أربع دولة (الجزائر، تونس، المغرب ومصر).
 T: يمثل الزمن (1996م-2016م).
 LCONS: يمثل الاستهلاك الخاص في الدول المختارة في هذه الدراسة.
 LPIBP: يمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام.
 LTRAN: يمثل التحويلات المالية للمهاجرين لعائلاتهم المقيمة في دول محل الدراسة.
 LINV: يمثل قيمة الاستثمار.

3.1.3. اختبار التجانس للنموذج المستخدم Test d'Homogénéité .

الخطوة الأولى في تحليل بيانات البائل هي التحقق من خاصية التجانس أو عدم التجانس للنموذج المستخدم أو المدروس، فعلى المستوى القياسي يعني هذا الاختبار تساوي معاملات النموذج المدروس على مستوى الأفراد (الدول المعنية بالدراسة)، أي تساوي معاملات المتغيرات المستقلة، وتساوي الحد الثابت بين كل الدول أو الوحدات، أما على المستوى الاقتصادي فهذا الاختبار وتحت فرضية التجانس يعني أن النموذج المدروس هو نموذج مشترك بين كل الأفراد (الدول المعنية بالدراسة) وبالتالي تصبح النتائج التي يتم الحصول عليها نتائج عامة تنطبق على كافة الدول محل الدراسة.

الجدول 02: يبين اختبار التجانس لـHSIAO

Specification Tests of Hsiao (1986)

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous versus Alternative Hypothesis : H2
 H2 = Null Hypothesis : H3 versus Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
 H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous versus Alternative hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	1993.341	1.01E-89
H2	0.546736	0.079221
H3	276.4447	1.01E-43

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS اعتمادا على معطيات البنك الدولي بتاريخ 2020/20/26.
 من خلال الجدول أعلاه نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر من القيمة الجدولية بالنسبة للفرضية الأولى الخاصة باختبار التجانس أي أننا نرفض فرضية التجانس الكلي أي أن النموذج غير متجانس كليا، نمر إلى الفرضية الثانية فرضية تجانس المعلمات نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أقل من القيمة الجدولية وبذلك نقبل الفرضية الثانية، نمر إلى الفرضية الثانية فرضية تجانس الثوابت نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر من القيمة الجدولية وبذلك نرفض الفرضية الثالثة. مما يشير إلى أهمية تضمين الآثار المقطعية أو الآثار الزمنية في النموذج.

وللمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية، نستخدم اختبار هوسمان (Hausman test) الموضح في الشكل التالي:

الجدول 03: يبين اختبار هوسمان (Hausman test)

hausman fixed random

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) fixed	(B) random		
LPISP	.8258409	.7103202	-.1155207	.0239281
LTRAN	.2024936	.2620798	-.0595862	.0107227
LINV	.1402483	.1478639	-.0076156	.

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 21.18
Prob>chi2 = 0.0001
(V_b-V_B is not positive definite)

المصدر: مخرجات برنامج stat 13 اعتمادا على معطيات البنك الدولي بتاريخ
20www.banquemondiale.org20/20/26

لقد أشارت نتائج اختبار هوسمان في الجدول أعلاه إلى أن قيمة ($P_v = 0.0001 < 0.05$)، كما أن القيمة الإحصائية لكاي مربع أكبر من القيمة المحدولة عند درجة حرية (3) حيث: $\chi^2_{2T} = 7.81 < \chi^2_2 = 21.18$ ، ما يعني رفض الفرضية H_0 لهذا الاختبار وهي غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، وقبول الفرضية البديلة، أي أن الترتيب كان لصالح أسلوب نموذج الأثر الثابت وعليه النموذج المناسب أو المفضل باستخدام بيانات البائل للمتغيرات المستعملة في النماذج هو نموذج الأثر الثابت. إذ نجد أن مقدرة الآثار العشوائية غير متسقة، حيث تغلب نموذج الآثار الثابتة من ناحية الأهمية في ملائمة بيانات الدراسة.

3.2.3. نتائج التقدير:

تم تقدير معاملات النموذج بالاستعانة ببرنامج stat13، وباستخدام المؤثرات الثابتة باعتبارها من أفضل أساليب التقدير لبيانات السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية، ويؤدي استخدام هذه الطريقة إلى تلاشي مشكلة الازدواج الخطي، واختلاف التباين، والحصول على أفضل النتائج الممكنة باستخدام أكبر عدد متاح من المشاهدات عن متغيرات النموذج.

الجدول رقم 04: تقييم النموذج المقدر

prob	t-statistic	الاختبار	
0.0015	124.564	Wooldridge test	الارتباط الذاتي
0.0736	11.52	Modified Wald test for groupwise	عدم تجانس التباين
0.0081	17.349	Breusch-Pagan LM test	الارتباط الذاتي بين المقاطع
0.0004	3.561	Pasaran CD test	
0.0000	41.247	Friedman's test	

المصدر: من إعداد الباحثين برنامج stata 13، الملحق رقم 02، 03 و 04. من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بان النموذج المقدر يعاني من وجود المشاكل القياسية الثلاثة، وذلك ما يؤكد اختبار wooldridge بحيث يظهر انه هناك مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك كون $prob < 0.05$ وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود ارتباط ذاتي، وبالنسبة لاختبار Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity فان قيمته تظهر بان النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء كون $(prob > 0.05)$ ، بالإضافة إلى اختبار كل من Breusch-Pagan LM test of

independence و Pesaran's test و Friedman's test بحيث كانت قيمة الاحتمال اقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن النموذج المقدر يعاني من مشكل الارتباط الذاتي بين المقاطع. ومن أجل تصحيح النموذج والتخلص من هذه المشاكل قمنا باستخدام طريقة التقدير Driscoll-Kraay إذ أن هذه الطريقة تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعاملات وبالتالي حل مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالإضافة إلى مشكل الارتباط الذاتي بين المقاطع في نموذج التأثيرات الثابتة، بحيث كان الحد الأعلى للتأخر هو 1 Maximum Lag = (Hoechle, 2007).

الجدول 06: بناء نموذج القياسي لدالة الاستهلاك الخاص في دول شمال إفريقيا تقدير نموذج الآثار الثابتة حسب طريقة (Driscoll and Kraay)

. xtsc \$ylist \$xlist, fe lag(1)

Regression with Driscoll-Kraay standard errors	Number of obs	=	92
Method: Fixed-effects regression	Number of groups	=	6
Group variable (i): country	F(3, 5)	=	544.54
maximum lag: 1	Prob > F	=	0.0000
	within R-squared	=	0.9649

LCONS	Drisc/Kraay					[95% Conf. Interval]
	Coef.	Std. Err.	t	P> t		
LPIBP	.8258409	.105194	7.85	0.001	.5554311	1.096251
LTRAN	.2024936	.072453	2.79	0.038	.0162471	.38874
LINV	.1402483	.0636776	2.20	0.079	-.0234401	.3039367
_cons	10.03229	.8940913	11.22	0.000	7.733958	12.33063

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج stat13.

ومنه دالة الاستهلاك يمكن صيغتها كالتالي:

$$LCON_t = 10.03 + 0.825LPIBP_t + 0.202LTRAN_t + 0.14LINV_t$$

3.3.3. تحليل وتفسير النتائج.

من خلال نتائج تقدير النموذج لدالة الاستهلاك الخاص والتي تتضح في المعادلة أعلاه فإن النموذج مقبول من الجانب الاقتصادي وذلك بناء على ما تبرزه إشارات معاملات المتغيرات بما يتماشى والنظرية الاقتصادية وكذا الواقع الاقتصادي، حيث أن كل من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ($LPIBP_t$) وقيمة التحولات المالية ($LTRAN_t$) والاستثمار ($LINV_t$) لها علاقة طردية بالاستهلاك العائلي، إذ أنه كلما تغير نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الممثل للدخل المتاح بنسبة 1% صاحب ذلك زيادة مقدرة بـ 0.825% من الاستهلاك العائلي وهذا يتماشى والنظرية الاقتصادية أي أنما قيمته بـ 82.5% من الدخل المتاح يذهب إلى الاستهلاك وهذا منطقي في الواقع فالمستهلك في هذه

الدول ذو ميل الكبير للاستهلاك، لان دخل المستهلك في هذه الدول لا يكفي حتى لتلبية حاجياته فضلا عن الكماليات، أما فيما يتعلق بقيمة التحويلات المالية للمهاجرين فإنه كلما زادت بنسبة 1% فإن ذلك يصاحبه زيادة قدرها 0.202% في قيمة الاستهلاك الخاص وهذا يوافق النظرية الاقتصادية ويتماشى والواقع الاقتصادي لأن أي زيادة في التحويلات المالية للمهاجرين هي زيادة في القدرات الإنفاقية للأسرة في هذه الدول والمعروف على هذه الأخيرة أنها ذات ميل كبير للاستهلاك، فانه كلما توفر لديها مال زاد من رغبتها في الاستهلاك، أما بالنسبة للاستثمار فانه كلما زادت قيمة الاستثمارات في هذه البلدان ب 1% صاحبه زيادة قدرها 0.14% في الاستهلاك العائلي وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية لان العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين هي علاقة طردية رغم أن الدخل ذو ميل قليل للتغير الحاصل في قيمة الاستثمارات في هذه الدول وذلك لأنه لا ينعكس مباشرة على عائدات الأسر في هذه الدول. إذا النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية ويمكن الاعتماد عليه في تفسير تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على الاستهلاك العائلي في دول شمال إفريقيا. بعد التأكد من أن هذا النموذج مقبول اقتصاديا يمكننا المرور إلى دراسة النموذج إحصائيا للتأكد من صحته في تفسير العلاقة المراد دراستها.

من خلال قيمة معامل التحديد R^2 الذي يساوي ($R^2=0.9649$)، هذا ما يعبر على أن القوة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا، أو بصيغة أخرى نقول أن هذه المتغيرات تقسر ما قيمته (96.49%) من التغير الحاصل في الاستهلاك الخاص في هذه الدول سببه الرئيسي نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الممثل للدخل المتاح والتحويلات المالية للمهاجرين وقيمة الاستثمارات، كما يتبين لنا بان المعلمة الكلية للنموذج معنوية لان قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدولة ($F_{cal} = 544.54 > F_{tab} = 4.35$) وكذلك من خلال نتائج اختبار ستودنت للنموذج يتضح بان كل المعلمات معنوية تختلف عن الصفر لان إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت وبالتالي نرفض الفرضية (H_0)، وهذا ما يعني أن المعلمات معنويا تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية ($\alpha = 10\%$). ومنه وبعد تجاوز كل الاختبارات الإحصائية والقياسية للنموذج يمكن القول بان هذا النموذج المبين أعلاه يمكن أن يفسر لنا دالة سلوك المستهلك في بلدان شمال إفريقيا والاعتماد عليها في تفسير أثر التحويلات المالية على هذا الأخير.

4. الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك الخاص في دول شمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2018 وذلك من خلال نموذج بيانات بانل لمعرفة العوامل المؤثرة على

سلوك المستهلك في هذه الدول والتعرف على أفضل نموذج قياسي يمثل هذه الدالة، حيث تمثلت متغيرات الدراسة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والتحويلات المالية للمهاجرين وقيمة الاستثمار.

من خلال نتائج التقدير تبين أن الاستهلاك الخاص في دول شمال إفريقيا توصلنا إلى أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والتحويلات المالية للمهاجرين تفسر ما قيمته 96% من التغير الحاصل في تغير سلوك المستهلك، كما أن لتحويلات المهاجرين المالية لها أثر كبير على تغير نمط المستهلك في هذه الدول حيث انه كلما تغير هذا الأخير ب 1% أدى إلى تغير الإنفاق العائلي ب 0.202% وهذا ما يبين القيمة الكبيرة لتحويلات المهاجرين في تحديد نمط الاستهلاك النهائي للعائلات في دول شمال إفريقيا، ودرجة تأثيرها على الحالة المادية والقدرة المعيشية للأسر لتي لديها بعض أفرادها في المهجر.

وعليه وفي سبيل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من هجرة العمالة والتوجيه الأحسن لتحويلاتهم، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- وضع قوانين تمكن المهاجرين من تحويل الأموال إلى أهاليهم بطريقة سهلة دون اللجوء إلى التحويلات في تحويل أموالهم إلى البلد الأصل.
- الاستفادة قدر الممكن من هذه التحويلات كونها عملة صعبة تحول من بلدان المهجر (في الغالب تكون هذه التحويلات بالدولار أو الأورو) إلى الدولة الأصل.
- ترشيد الاستهلاك العائلي ومحاولة تقليل الإنفاق التفاضلي، ومحاولة توجيه الفائض إلى عملية الاستثمار، إي غرس فكرة الاستثمار في الأسر التي تحصل على هذه التحويلات.

وفي الأخير نشير إلى أن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة منا للوصول إلى بناء نموذج قياسي يشرح أثر التحويلات المالية للمهاجرين على سلوك المستهلك دول شمال إفريقيا، ومحاولة لفتح المجال لبحوث أخرى في هذا الميدان الذي يبقى فضاء واسعا للبحث والتنقيب والإثراء.

5. قائمة المراجع:

الملحق 1: تقدير نماذج البائل الساكن

أثر هجرة اليد العاملة على نمط الاستهلاك الخاص فيبلدان شمال إفريقيا

. estimates table Pooled Fixed LSDV Random, star stats(N r2 r2_a F sigma_u sigma_e)

Variable	Pooled	Fixed	LSDV	Random
LPIBP	.03275119	.82584091***	.82584091***	.71032022***
LTRAN	.58925071***	.20249357***	.20249357***	.26207979***
LINV	.30008599***	.14024831***	.14024831***	.1478639***
_Icountry_2			-1.1694139***	
_Icountry_3			1.0307615***	
_Icountry_4			.00372285	
_Icountry_5			.02751857	
_Icountry_6			-.57517496***	
_cons	4.2208913***	10.032293***	10.209601***	9.5250157***
N	92	92	92	92
r2	.86412674	.96488343	.98737925	
r2_a	.8594947	.9614987	.98616279	
F	186.55413	760.1856	811.68379	
sigma_u		.73265837		.42120141
sigma_e		.08879976		.08879976

legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

الملحق 02: اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
HO: no first-order autocorrelation
F( 1, 3) = 124.654
Prob > F = 0.0015
```

الملحق 03: اختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين

```
. xttest3
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model
HO: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i
chi2 (6) = 11.52
Prob>chi2 = 0.0736
```

الملحق 04: اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع

```
Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(6) = 17.349, Pr = 0.0081
Based on 21 complete observations
```

```
. xtcsd, pesaran abs
```

```
Pesaran's test of cross sectional independence = 3.561, Pr = 0.0004
```

```
Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.317
```

```
. xtcsd, friedman
```

```
Friedman's test of cross sectional independence = 41.247, Pr = 0.0000
```

6. قائمة المراجع

- bergouignan, S. b. (2011). *TD de comptabilité nationale, 3em édition*. Paris: Dunod, 3em edition.
- Hoehle, D. (2007). Robust standard errors for panel regressions with cross-sectional dependence. *The Stata Journal* , 482-496.
- Kapiszewski, A. (May 2006). *Arab Versus Asian Migrant Workers in the Gcc Countries*. Beirut: Paper presented at the United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region.
- Mathew, M. (2010). *Reverse Transfer of Technology: A Perspective*. Shodh Ganga .
- أحمد لهيبات. (2007). *نحو إصلاح نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية*. جامعة الجزائر.
- أسامة احمد الفيل. (2013). *النظرية الاقتصادية الكلية*. مصر: دار التعليم الجامعي الإسكندرية.
- إسماعيل بن قانة. (2013). *نحو بناء نموذج هيكلتي تنبؤي للاقتصاد الجزائري (للفترة بين 2009-1970)*. الجزائر: جامعة الجزائر.
- المتحدة تقرير الأمم. (الدورة الثامنة والستون، 2013). *الهجرة الدولية والتنمية*.
- المعهد العربي للتخطيط. (1987). *تحويلات العاملين العرب بالخارج وآثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- ضياء الموسوي. (2005). *التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الرزاق محمود. (2006). *اقتصاديات السكان والموارد البشرية إطار نظري تطبيقي*. مصر: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.
- عبد القادر لقصير. (1995). *الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب العربي*. بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر.
- منظمة العمل العربية. *واقع وآفاق تنقل الأيدي العاملة العربية*.